

Distr.: General
20 February 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة السادسة والأربعون

29 نيسان/أبريل - 10 أيار/مايو 2024

موجز ورقات المعلومات المقدمة من الجهات صاحبة المصلحة بشأن نيوزيلندا*

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

أولاً - معلومات أساسية

1- أعد هذا التقرير عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16، مع مراعاة دورية الاستعراض الدوري الشامل ونتائج الاستعراض السابق⁽¹⁾. وهذا التقرير موجز للمعلومات المقدمة من 31 جهة من الجهات صاحبة المصلحة⁽²⁾ إلى الاستعراض الدوري الشامل، وهو مقدّم في شكل موجز تقييداً بالحد الأقصى لعدد الكلمات. ويتضمن فرعاً مستقلاً لمساهمة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان المعتمدة بناءً على التقييد الكامل بمبادئ باريس.

ثانياً - المعلومات المقدمة من المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان المعتمدة بناءً

على التقييد الكامل بمبادئ باريس

2- تكررت لجنة حقوق الإنسان في نيوزيلندا أن الحكومة صدقت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات، ولكنها لم تصدق على اتفاقيات أخرى⁽³⁾.

3- وأفادت اللجنة بأن نيوزيلندا ليس لديها دستور مكتوب. ورغم أن قانون شرعة الحقوق النيوزيلندي لعام 1990 أكد التزام نيوزيلندا بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فهو لا يتضمن جميع الحقوق المنصوص عليها في هذا العهد، كما أنه لا ينص على الحقوق الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية⁽⁴⁾. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تعديل القانون المذكور بأغلبية برلمانية بسيطة ولا يمكن للمحاكم أن تلغي التشريعات التي تتعارض مع الحقوق⁽⁵⁾. ويقضي قانون عام 2022 المعدّل لقانون شرعة الحقوق النيوزيلندي (إعلانات عدم الاتساق) من الحكومة الرد على إعلانات عدم الاتساق الصادرة عن المحاكم بموجب قانون شرعة الحقوق النيوزيلندي أو قانون حقوق الإنسان لعام 1993. ومع ذلك، ليس هناك ما يقضي بإلغاء القوانين غير المتسقة⁽⁶⁾.

* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.



- 4- وقد اتخذت الحكومة بعض الخطوات لتعزيز الحماية الدستورية لحقوق الإنسان، ولكن ليس فيما يخص تي تيريتي أو وايتانغي (تي تيريتي)⁽⁷⁾. فقد كانت تي تيريتي، الموقعة في عام 1840 بين البريطانيين وشعوب الماوري، الوثيقة الدستورية التأسيسية لنيوزيلندا، التي تؤكد وضع الماوري باعتبارهم تانغاتا وينوا (الشعوب الأصلية)، وتعترف بأن لديهم بتينو رانغاتيرانغا (السلطة السيادية) الموجودة مسبقاً والمستمرة وأن لديهم الحق في تقرير المصير⁽⁸⁾. ومع ذلك، فإن تي تيريتي غير قابلة للإنفاذ قانوناً ما لم تُدمج في التشريعات، وهناك اعتراف لا يكاد يُذكر أو معدوم بالسلطة السيادية للماوري في دستور نيوزيلندا أو في قانونها⁽⁹⁾.
- 5- وقد نفذت الحكومة جزئياً توصيات تدعو إلى وضع خطة عمل وطنية تتعلق بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وفي عام 2019 أصدر فريق استشاري وزاري تقريراً عن أعمال هذا الإعلان في نيوزيلندا⁽¹⁰⁾. ومع ذلك، وبسبب المعارضة السياسية لحقوق الشعوب الأصلية، أجلت الحكومة وضع الخطة حتى عام 2024⁽¹¹⁾.
- 6- ورحبت اللجنة بتحول الحكومة نحو التكيف الاستباقي مع تغير المناخ من خلال خطة التكيف الوطنية الأولى للفترة 2022-2028⁽¹²⁾. ومع ذلك، فقد أعربت اللجنة عن قلقها لأن القانون المعدل لعام 2019 بشأن التصدي لتغير المناخ (صفر كربون) وتحقيق هدف الوصول إلى مستوى الصفر بحلول عام 2050 حذف الميثان الحيوي المنشأ، الذي شكل 43,5 في المائة من إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة في نيوزيلندا في عام 2020⁽¹³⁾.
- 7- وقد وافقت الحكومة، من حيث المبدأ، على تعديل الأحكام المتعلقة بخطاب الكراهية المنصوص عليها في قانون حقوق الإنسان. غير أن الحكومة أحالت مسألة وضع التشريعات المتعلقة بجرائم الكراهية وخطاب الكراهية إلى اللجنة القانونية لاستعراضها. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، سحبت الحكومة مشروع قانون يوسع نطاق الأحكام المتعلقة بالتحريض من قانون حقوق الإنسان لكي تشمل الطوائف الدينية. وليس لدى نيوزيلندا قوانين محددة بشأن جرائم الكراهية⁽¹⁴⁾.
- 8- ورغم أن الحكومة نفذت جزئياً التوصيات المتعلقة بالتمييز في نظام العدالة الجنائية، ولا سيما ضد الماوري، فإن آثار ذلك لم تظهر بعد⁽¹⁵⁾. وعلى الرغم من الاستراتيجيات والبرامج والمبادرات الحكومية العديدة، لا يزال أفراد الماوري ممثلين تمثيلاً مفرطاً في نظام العدالة الجنائية⁽¹⁶⁾.
- 9- ولا تزال اللجنة تشعر بالقلق إزاء ما يلي: زيادة استخدام القوة داخل السجون، ولا سيما ضد النساء وأفراد الماوري وشعوب جزر المحيط الهادئ؛ واستمرار خضوع السجناء للحبس الانفرادي المطول إلى أجل غير مسمى؛ وعزل النساء أكثر بكثير من الرجال؛ وارتفاع معدلات حبس الأشخاص ذوي الإعاقات ذهنية أو نفسية اجتماعية⁽¹⁷⁾.
- 10- وقد نجمت أزمة السكن المستمرة والعاجلة في نيوزيلندا عن عقود من الإهمال المؤسسي، بما في ذلك عدم الاعتراف بحق الإنسان في سكن لائق أو عدم إعمال هذا الحق⁽¹⁸⁾. وفي حين أن خطة عمل الحكومة لمكافحة التشرد للفترة 2020-2023 جديرة بالثناء، فقد بلغ عدد الأشخاص المدرجين في سجل الإسكان الحكومي حتى حزيران/يونيه 2023 أكثر من ضعف العدد المسجل فيه في عام 2018. وكانت الأغلبية العظمى منهم من أفراد الماوري ذوي احتياجات سكنية شديدة ومستمرة وعاجلة⁽¹⁹⁾.
- 11- وأفادت اللجنة بأن الضائقة النفسية قد زادت بشكل كبير على مدى السنوات العشر الماضية، ولا سيما بين الشباب والنساء. ويعاني الأشخاص مغايرو الهوية الجنسانية وغير الثنائيين من ضائقة نفسية كبيرة وكانت معدلات انتحار المراهقين من بين الأسوأ في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتعاني خدمات الصحة العقلية من نقص مزمن في التمويل⁽²⁰⁾. وقد أشارت الحكومة إلى أن القانون الجديد للصحة العقلية سيوفر نطاقاً أوسع من الخيارات التي تتعدى التدخل الطبي⁽²¹⁾. ومع ذلك، أعربت اللجنة عن قلقها لأن القانون الجديد سيظل يسمح بالعلاج غير الطوعي، خلافاً لما تنص عليه اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة⁽²²⁾.

- 12- وبينما أشارت اللجنة إلى المبادرات المتعلقة بالفجوة في الأجور بين الجنسين، أشارت إلى ضرورة القيام بمزيد من العمل لقياس الفجوات في الأجور التي يعاني منها جميع العمال، ولا سيما على أساس الأصل الإثني والإعاقة، والإبلاغ عنها وسدها⁽²³⁾.
- 13- وأشارت اللجنة إلى التقدم المحرز في التصدي للعنف العائلي والجنسي، بما في ذلك إنشاء منصب وزير لمنع العنف العائلي⁽²⁴⁾. ومع ذلك، لا تزال اللجنة تشعر بالقلق إزاء استمرار ارتفاع مستوى العنف العائلي والجنسي، الذي يؤثر بشكل غير متناسب على أفراد الماوري ومغابري الهوية الجنسانية والنساء المنتميات إلى إثنيات والنساء نوات الإعاقة⁽²⁵⁾.
- 14- وعلى الرغم من التقدم المحرز في مجال حقوق الطفل، استمر فقر الأطفال - وخاصة بين أطفال الماوري وأطفال جزر المحيط الهادئ. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت اللجنة أن التشريعات المقترحة مؤخراً تسعى إلى زيادة تجريم الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 12 و13 عاماً⁽²⁶⁾.
- 15- ورحبت اللجنة بعمل اللجنة الملكية للتحقيق في الاعتداءات المرتكبة في مؤسسات الرعاية التابعة للدولة وفي مؤسسات الرعاية التابعة لمؤسسات دينية، ولاحظت أن التقارير الصادرة كشفت عن النطاق الخطير للإيذاء البدني والنفسي والجنسي الذي حدث في مؤسسات عديدة، والذي وصل في بعض الحالات إلى حد التعذيب. وسلط التحقيق في تجارب أفراد الماوري الضوء على تقاعس الدولة عن رعاية الأطفال المودعين في مؤسساتها للرعاية والضرر المتوارث جيلاً بعد آخر الذي ألحقته الإساءة بشعب واناو الماوري (أسر الماوري). ومن المتوقع صدور التقرير النهائي للجنة الملكية للتحقيق في آذار/مارس 2024⁽²⁷⁾. وقد وافقت الحكومة على تصميم رفيع المستوى لنظام جديد للانتصاف. ومع ذلك، ليس لدى الناجين حتى الآن أي إمكانية فورية للانتصاف الكامل⁽²⁸⁾.
- 16- وأشارت اللجنة إلى أن الحكومة لم تنفذ توصيات تدعو إلى تعديل قانون حقوق الإنسان ليشمل الهوية الجنسانية أو التعبير الجنساني أو الخصائص الجنسية كأسباب محظورة للتمييز⁽²⁹⁾.
- 17- ولم تنفذ الحكومة التوصيات المتعلقة بالحقوق في التعليم الجامع لكافة الأطفال. وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء الاستثمار الجاري، وزيادة قوائم ومستويات التقييد البدني، في المدارس المتخصصة الداخلية. وقد انخفض معدل التسجيل في هذه المدارس على مدى العقد الماضي، لكن تعديل الحكومة لمعايير القبول ضاعف تقريباً عدد التسجيلات في الفترة بين تموز/يوليه 2022 وتموز/يوليه 2023⁽³⁰⁾.
- 18- ولاحظت اللجنة الخطوات المتخذة للقضاء على الاتجار بالبشر والرق المعاصر⁽³¹⁾، لكنها أشارت إلى انخفاض عدد المحاكمات المتعلقة بقضايا الاتجار بالبشر والرق، وإلى عدم توافق التعريف التشريعي للاتجار بالأطفال مع التعاريف الدولية⁽³²⁾.
- 19- وفي عام 2022، أثارت اللجنة شواغل جدية بشأن معاملة المهاجرين المؤقتين من بلدان جزر المحيط الهادئ في إطار مخطط صاحب العمل الموسمي المعترف به، بما في ذلك القيود المفروضة على الحركة والاقتطاعات غير المعقولة من الأجور⁽³³⁾. كما أعربت اللجنة عن قلقها لأن تأشيرة العمل لدى صاحب العمل المعتمد تمكن من استغلال المهاجرين عن طريق ربط العمال بأصحاب عملهم، مما يخلق حواجز أمام إنفاذ حقوقهم⁽³⁴⁾.
- 20- وقد اتخذت الحكومة خطوات محدودة لتنفيذ التوصيات الداعية إلى تحسين معاملة ملتزمي اللجوء. وفي أيلول/سبتمبر 2020، توقفت الحكومة عن احتجاز ملتزمي اللجوء في السجون. ومع ذلك، اقترح مشروع تعديل قانون الهجرة لعام 2023 (الوافدون الجماعيون) زيادة مدة احتجاز أي شخص يصل بقارب كفر من «مجموعة كبيرة» (أكثر من 30 شخصاً) من 4 أيام إلى مدة تصل إلى 7 أيام، وإلى 28 يوماً في بعض الظروف⁽³⁵⁾.

ثالثاً - المعلومات المقدمة من الجهات الأخرى صاحبة المصلحة

ألف - نطاق الالتزامات الدولية⁽³⁶⁾ والتعاون مع آليات حقوق الإنسان

- 21- ذكرت حركة PMA أن نيوزيلندا يجب أن تصبح دولة طرفاً في الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁽³⁷⁾.
- 22- وأوصت مجموعة TWH بأن تعجل نيوزيلندا بتنفيذ توصية سابقة للاستعراض الدوري الشامل تدعو إلى التصديق على صكوك دولية منها مثلاً اتفاقية منظمة العمل الدولية لعام 1989 (169) بشأن الشعوب الأصلية والقبلية⁽³⁸⁾.
- 23- ولاحظت حركة PMA أن نيوزيلندا أبدت تحفظاً على المادة 14 من اتفاقية مناهضة التعذيب، محتظة بالحق في منح تعويض لضحايا التعذيب فقط وفقاً لتقدير النائب العام، وهو وزير في الحكومة يتخذ قراراً سياسياً وليس قضائياً. وأفادت الحركة بأن على نيوزيلندا أن تسحب تحفظها على اتفاقية مناهضة التعذيب⁽³⁹⁾.
- 24- وذكرت الورقة المشتركة 3 أن التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة كان مصحوباً بإعلان مفاده أن "الحد الأدنى للسنة التي تسمح فيها نيوزيلندا بالتجنيد الطوعي في قواتها المسلحة الوطنية هو 17 عاماً". وواصلت نيوزيلندا السماح بتقديم طلبات الانضمام إلى قواتها المسلحة ابتداء من سن 16,5 عاماً وتدريب المجندين ابتداء من سن 17 عاماً⁽⁴⁰⁾. وأوصت الورقة المشتركة 3 بتشجيع نيوزيلندا على رفع الحد الأدنى لسنة التجنيد العسكري إلى 18 عاماً وتعديل إعلانها بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة وفقاً لذلك⁽⁴¹⁾.
- 25- وشجع مركز CGNK نيوي وجزر كوك على التماس المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل، بدعم من نيوزيلندا إذا طُلب منهما ذلك⁽⁴²⁾.

باء - الإطار الوطني لحقوق الإنسان

1- الإطار الدستوري والتشريعي

- 26- ذكرت حركة PMA أنه يجب على نيوزيلندا تعديل قانون شرعة الحقوق النيوزيلندي ليشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحق في تقرير المصير⁽⁴³⁾.
- 27- وذكرت مؤسسة NZLS أن المادة 7 من قانون شرعة الحقوق النيوزيلندي تقضي بأن يقدم النائب العام تقريراً إلى البرلمان عن أي مشروع قانون يبدو غير متسق مع حق محمي. ومع ذلك، استمر البرلمان في بعض الأحيان في سن تشريعات على الرغم من تقديم النائب العام تقريراً بموجب المادة 7، دون إجراء مشاوره عامة⁽⁴⁴⁾.
- 28- وذكرت آلية AIMM أن الترتيبات الدستورية لنيوزيلندا توفر حماية محدودة لتي تيريتي أو وايتانغي ولحقوق الإنسان. وفي إطار هذه الترتيبات، وفي غياب دستور رسمي أو مكتوب، فإن المجلس التشريعي/البرلمان النيوزيلندي هو الأسمى ويمكنه انتهاك حقوق الإنسان دون رقابة المحكمة⁽⁴⁵⁾.

2- الهياكل الأساسية المؤسسية وتدابير السياسة العامة

- 29- دعت مجموعة TWH نيوزيلندا إلى ضمان تزويد مكتب أمين المظالم بالموارد الكافية لاستكمال التحقيقات في الشكاوى بطريقة شاملة وفي الوقت المناسب⁽⁴⁶⁾.

جيم - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

1- تنفيذ الالتزامات الدولية لحقوق الإنسان، مع مراعاة القانون الدولي الإنساني الساري

المساواة وعدم التمييز

30- أعربت الورقة المشتركة 1 عن قلقها إزاء التمييز ضد الرجال، وسلطت الضوء، في جملة أمور، على عدم وجود استراتيجية لصحة الرجل مكتملة لاستراتيجية صحة المرأة على الرغم من أن العمر المتوقع للرجال أقصر، وعلى الرغم من ارتفاع معدلات الانتحار في صفوف الرجال، وغير ذلك من المسائل الصحية الهامة⁽⁴⁷⁾. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفتيان والرجال متأخرون في جميع مستويات التعليم⁽⁴⁸⁾.

حق الفرد في الحياة والحرية والأمان على شخصه وفي عدم التعرض للتعذيب

31- ذكرت منظمة CCHR-NZ أن مجموعة من المرضى السابقين في مستشفى ليك أليس للأمراض النفسية قد تقدموا بشكاوى لدى الشرطة في أوائل عام 2023 بشأن ملحقات محتملة للتعذيب في مستشفى ليك أليس للأمراض النفسية، بموجب قانون جرائم التعذيب لعام 1989⁽⁴⁹⁾. ولاحظت مؤسسة CL أن اللجنة الملكية للتحقيق في الاعتداءات المرتكبة في مؤسسات الرعاية قد وصفت تجارب الناجين في مستشفى ليك أليس السابق بأنها بلغت حد "التعذيب" وفقاً لتعاريف اتفاقية مناهضة التعذيب، وقد أشارت أيضاً إلى أن تجارب الناجين في مدرسة ميريلاندز وهيرون تراسست ربما بلغت حد التعذيب⁽⁵⁰⁾.

32- وأشارت منظمة CCHR-NZ إلى أن احتمال إنصاف الناجين من مستشفى ليك أليس في الوقت المناسب يبدو أمراً بعيداً، موضحة أن خطة الانتصاف الحكومية لا تزال في مرحلة التصميم دون أي نتيجة متوقعة⁽⁵¹⁾. ولاحظت مؤسسة CL أن نيوزيلندا نفذت إطاراً جديداً للدفع السريع، لكنها أشارت إلى أن الخطة لم تنظر من الناحية الموضوعية في ادعاءات أصحاب المطالبات أو لم تشركهم، وأن العروض المقدمة ليست مفتوحة للتفاوض⁽⁵²⁾.

33- ولاحظت مؤسسة CL أن شباب الماوري والباسيفيكا كانوا تاريخياً ممثلين تمثيلاً مفرطاً في مؤسسات الرعاية، ونتيجة لذلك، فإن خطط الانتصاف غير الكافية التي وضعتها وزارة التنمية الاجتماعية تؤثر بشكل غير متناسب على هذه الفئات الإثنية⁽⁵³⁾.

34- وذكرت مؤسسة NZLS أنه على الرغم من الجهود المبذولة، فإن التقيد بالمعايير الدنيا لظروف الاحتجاز ومعاملة المحتجزين لا يزال مسألة تبعث على القلق⁽⁵⁴⁾. وظل مكتب أمين المطالم في نيوزيلندا يشعر بقلق بالغ إزاء سلب أشخاص من جميع أنحاء نيوزيلندا حريتهم في العديد من المرافق التي ليست صالحة لهذا الغرض⁽⁵⁵⁾. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النقص الحاد الحالي في الموظفين في العديد من سجون نيوزيلندا وفي أماكن الاحتجاز المعنية بالصحة والإعاقة له تأثير كبير على رفاه الأشخاص المسلوبين حريتهم⁽⁵⁶⁾.

35- وأشارت الورقة المشتركة 4 إلى التقارير المتعلقة بالممارسات المتصلة بالحبس الانفرادي والتدابير التقييدية في عدد من أماكن الاحتجاز في نيوزيلندا، بما في ذلك السجون وزنانات الشرطة، ومرافق الصحة والإعاقة، ودور الأطفال والشباب⁽⁵⁷⁾. وخلص تقرير متابعة إلى أنه رغم حدوث تطورات إيجابية فيما يخص الحد من الحبس الانفرادي، فإن هذه الممارسات لا تزال تستخدم في كثير من الأحيان، وليس دائماً بمبرر واضح، وأن استخدام العزل والفصل والرعاية الآمنة لا يزال مرتفعاً بشكل غير متناسب فيما يخص شعوب الماوري والمحيط الهادئ في جميع المجالات⁽⁵⁸⁾. وأعرب مكتب أمين المطالم في نيوزيلندا عن قلقه البالغ إزاء الظروف والمعاملة التي يتعرض لها أفراد الماوري في أماكن الاحتجاز المعنية بالصحة والإعاقة، بما في ذلك معدلات العزل غير المتناسبة التي يعانون منها⁽⁵⁹⁾.

إقامة العدل، بما في ذلك الإفلات من العقاب، وسيادة القانون

36- ذكرت مؤسسة NZLS أن هناك تطورات إيجابية، بما في ذلك قانون إلغاء تشريعات الإضرابات الثلاث لعام 2022، وهو قانون ألغى نظام الأحكام الإلزامية الذي كان قد أدى إلى إصدار أحكام مفرطة وغير متناسبة⁽⁶⁰⁾.

37- وأشارت الورقة المشتركة 4 إلى أنه لا يزال هناك عدد كبير بشكل غير متناسب من الأشخاص المحتجزين لفترات مطولة قبل المحاكمة. وحتى آذار/مارس 2023، كان حوالي 44 في المائة من نزلاء السجون محتجزين رهن الحبس الاحتياطي، مما ساهم في اكتظاظ السجون⁽⁶¹⁾.

38- وذكرت الورقة المشتركة 4 أن الحكومة اتخذت بعض الخطوات لتنفيذ التوصيات⁽⁶²⁾ المتعلقة بأفراد الماوري المحتجزين⁽⁶³⁾. ومع ذلك، وعلى الرغم من المبادرات الحكومية، لا يزال أفراد الماوري ممثلين تمثيلاً مفراطاً في جميع مراحل نظم العدالة الجنائية والرعاية الحكومية في نيوزيلندا. ويمثل أفراد الماوري نحو 45 في المائة من الأشخاص المدانين، و53 في المائة من السجناء على الرغم من أنهم لا يمثلون سوى نحو 16,5 في المائة من سكان البلد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن 65 في المائة من النساء في المرافق الإصلاحية من الماوري⁽⁶⁴⁾. وأشارت مؤسسة CL إلى أن شباب الماوري ما زالوا ممثلين تمثيلاً مفراطاً باستمرار في نظام العدالة الجنائية وأن شباب الماوري والباسيفيكا ما زالوا ممثلين تمثيلاً مفراطاً إلى حد كبير في دور قضاء الأحداث⁽⁶⁵⁾.

39- وذكرت الورقة المشتركة 5 أن الناجيات من العنف العائلي ما زلن يواجهن تحديات هائلة في التعامل مع نظام العدالة، مشيرة إلى أن هناك تقارير تسلط الضوء على قضايا خطيرة تتعلق بقدرة محكمة الأسرة على التصدي للعنف العائلي⁽⁶⁶⁾. وكثيراً ما فشل قضاء محاكم الأسرة في إدراك خطورة العنف، ومن ثم فشلوا في إعطاء الأولوية للسلامة⁽⁶⁷⁾. وهناك حاجة ملحة إلى إيلاء الاهتمام لنظام أوامر الحماية غير الفعال، الذي تبقى الاستعادة منه أمراً صعباً وبطيئاً على نحو لا مبرر له⁽⁶⁸⁾.

40- وأثارت منظمة F4J شواغل بشأن محكمة الأسرة بما في ذلك المشاكل الناتجة عن إجراءات التقاضي⁽⁶⁹⁾. وأشارت هذه المنظمة إلى التقارير التي تفيد بأن حوالي 70 في المائة من القضايا تمت تسويتها بالوساطة، ولذلك أوصت بإلغاء نهج التقاضي المتبع لمعالجة المنازعات في محكمة الأسرة وزيادة إمكانية الاستعادة من الوساطة⁽⁷⁰⁾.

41- وذكرت الورقة المشتركة 5 أن سن قانون مكافحة العنف الجنسي لعام 2021 قد أدى إلى تحسينات كبيرة في تجارب الناجين أثناء عملية المحاكمة. ومع ذلك، فإن مدى كفاية عمليات المحاكمة في إطار إجراءات التقاضي لتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة للعديد من الناجين، ولا سيما أفراد الماوري، تتطلب اهتماماً على مستوى أعمق⁽⁷¹⁾.

42- وذكرت الورقة المشتركة 5 أن التوصيات⁽⁷²⁾ الصادرة عن الاستعراض الدوري الشامل السابق بشأن زيادة فرص حصول المرأة على المساعدة القانونية والمعونة القضائية لم تنفذ. وتشمل المسائل المثيرة للقلق التكاليف القانونية المرتبطة بتقديم طلب للحصول على أمر للحماية التي يتكبدها الأشخاص غير المؤهلين للحصول على المعونة القضائية⁽⁷³⁾. ولاحظت مؤسسة CL أن عدداً كبيراً من سكان نيوزيلندا غير قادرين على الوصول إلى العدالة بسبب عتبة الدخل اللازمة لتلقي خدمات المعونة القضائية⁽⁷⁴⁾. وأوصت الورقة المشتركة 5 بإتاحة المعونة القضائية من أجل جميع طلبات أوامر الحماية⁽⁷⁵⁾.

43- وأشارت مؤسسة NZLS إلى أن استدامة برامج المعونة القضائية والمحامين المناوبين معرضة لخطر شديد. وعلى الرغم من أن ميزانية عام 2022 قد زادت من معدل الأجر بالساعة لمحامي المعونة القضائية، فإن ذلك ليس كافياً حتى لتغطية معدل التضخم⁽⁷⁶⁾. ولم يتلق المحامون المناوبون أي زيادة في الأجر منذ حوالي 25 عاماً⁽⁷⁷⁾. وتمثل الأجر والضغط المرتبطة بتقديم المعونة القضائية الأسباب الرئيسية التي تجعل المحامين يقومون بعمل أقل في مجال المعونة القضائية، أو يتخلون عن هذا العمل تماماً⁽⁷⁸⁾. وأشارت الورقة المشتركة 5 إلى ضرورة إجراء استعراض لكيفية تنفيذ المعونة القضائية في جميع المجالات من أجل إتاحة إمكانية الوصول إلى العدالة⁽⁷⁹⁾.

44- وأشارت مؤسسة NZLS إلى عدم إحراز أي تقدم فيما يخص التوصيات الصادرة عن الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل بشأن الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية⁽⁸⁰⁾. وأبدت مؤسسة CL ملاحظات مماثلة⁽⁸¹⁾.

الحق في مستوى معيشي لائق

45- في حين أشارت منظمة الطبشورة المكسورة إلى الجهود المبذولة للحد من فقر الأطفال، فقد ذكرت أن معدلات المشقة المادية لأطفال الماوري والمحيط الهادئ أعلى من المعدلات الوطنية، وأنه يجب على الحكومة أن تواصل تحديد أهداف لتخفيض هذه المعدلات⁽⁸²⁾.

46- وأشارت الورقة المشتركة 2 إلى أن الإحصاءات لا تزال تظهر أن مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في نظام التعليم والقوى العاملة أقل بكثير من مشاركة الأشخاص من غير ذوي الإعاقة. ويؤثر هذا بشكل مباشر على نتائج الحياة، لأن الأشخاص ذوي الإعاقة غير المنضمين إلى القوى العاملة هم أكثر عرضة للتأثر بالفقر بسبب نقص الدخل أو انخفاضه⁽⁸³⁾. وأشارت الورقة المشتركة 5 إلى إحصاءات تبين أن نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يعملون بأجر تبلغ 41,5 في المائة في حين أن نسبة الأشخاص من غير ذوي الإعاقة الذين يعملون بأجر تبلغ 80,4 في المائة⁽⁸⁴⁾.

47- وأشارت الورقة المشتركة 6 إلى أن أزمة السكن في نيوزيلندا لا تزال مستمرة بشكل كبير ولم تتخذ الحكومة خلال الفترة المشمولة بالاستعراض أي إجراء كفيل بمعالجتها⁽⁸⁵⁾. وذكرت الورقة المشتركة 5 أن عدم القدرة على تحمل تكاليف السكن هو أحد أكبر محركات الفقر والمشاكل الاجتماعية في البلد وأن نيوزيلندا لديها نسبة من أعلى نسب السعر إلى الإيجار في العالم⁽⁸⁶⁾. وأوصت الورقة المشتركة 5 بأن تزيد نيوزيلندا إلى حد كبير من عدد المنازل التي توفرها الدولة ومن إمكانية الحصول عليها لإيواء الفئات الأشد ضعفاً⁽⁸⁷⁾.

الحق في الصحة

48- أشارت مؤسسة MHF إلى أنه على الرغم من بعض الزيادة في الاستثمارات، فإن النيوزيلنديين كثيراً ما يكونون غير قادرين على الحصول على دعم الصحة العقلية أو الرفاه وأن أفراد الماوري والباسيفيكا والشباب يعانون من أوجه عدم مساواة كبيرة في الحصول على الخدمات⁽⁸⁸⁾. وأيدت مؤسسة MHF التوصيات الواردة في التقرير الأخير للجنة تي هيرينغا ماهارا للصحة العقلية والرفاه، بما فيها تلك المتعلقة بالحاجة إلى معالجة النقص في القوى العاملة، وزيادة تمويل خدمات كاوابا الماوري (الخدمات المقدمة للماوري على أيدي الماوري)، وزيادة الخدمات المجتمعية المهمة في جميع المقاطعات لتلبية احتياجات الصحة العقلية الملحة⁽⁸⁹⁾.

49- وذكرت منظمة CCHR-NZ أن هناك حاجة إلى الأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان فيما يخص قانون الصحة العقلية الجديد المقترح⁽⁹⁰⁾. وأشارت المنظمة إلى أنه بموجب قانون الصحة العقلية الحالي (1992) خضع ما مجموعه 11 149 شخصاً لشكل من أشكال التقييم أو العلاج الإلزامي للصحة العقلية في السنة المالية 2021/2020. وبموجب هذا القانون، يجري تقييم وعلاج أفراد الماوري بمعدل يفوق بثلاث مرات تقريباً معدل تقييم وعلاج الأفراد من غير الماوري⁽⁹¹⁾. ومع ذلك، لا تزال المقترحات المقدمة تسمح بالاستخدام القسري للصعق بالكهرباء والأدوية والعزل وتقييد الحركة⁽⁹²⁾. وذكرت الورقة المشتركة 2 أن المقترحات السياساتية الحالية بشأن إلغاء قانون الصحة العقلية تشير إلى أن العلاج دون موافقة قد يظل مسموحاً به وإن كان من المحتمل أن يكون في ظروف محدودة أكثر وفي ظل حماية معززة⁽⁹³⁾. وأوصت مؤسسة MHF بحظر استخدام ممارسات العزل في وحدات الصحة العقلية في قانون الصحة العقلية الجديد⁽⁹⁴⁾؛ واستمرت في تشجيع جميع الأحزاب السياسية، والحكومة المقبلة، على الالتزام بإلغاء قانون الصحة العقلية واستبداله⁽⁹⁵⁾.

50- وذكرت منظمة CCHR-NZ أن الرقابة الحالية التي يقوم بها مفتشو المقاطعات وآلية الإبلاغ الوطنية في سياق خدمات الصحة العقلية لا تتصدى لانتهاكات حقوق الإنسان⁽⁹⁶⁾، وأن هناك حاجة إلى نظام مستقل حقاً للشكاوى والرصد يمكنه توجيه الشكاوى الخطيرة إلى الشرطة والإشراف على تنفيذ التوصيات التي تدعم حقوق الإنسان في نظام الصحة العقلية⁽⁹⁷⁾.

51- وذكر المركز الأوروبي للقانون والعدالة أنه في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، دخل قانون اختيار نهاية الحياة لعام 2019 حيز التنفيذ وشرّع رسمياً الموت بمساعدة الغير⁽⁹⁸⁾. وأبلغ المركز عن بواعث قلق من أن يؤدي هذا القانون إلى تعرض الأشخاص ذوي الإعاقة والمصابين بأمراض مزمنة وكبار السن للضغط لطلب الانتحار بمساعدة الغير⁽⁹⁹⁾.

52- وذكرت مؤسسة ALZNZ أن الخدمات الصحية الحالية الخاصة بالأشخاص المصابين بالخرف وكبار السن غير كافية. وفي نيوزيلندا، كان 70 000 شخصاً يعانون من الخرف في عام 2020، وبسبب تزايد شيخوخة السكان من المتوقع أن يصل هذا العدد إلى 170 000 بحلول عام 2050⁽¹⁰⁰⁾. وأوصت مؤسسة ALZNZ نيوزيلندا بما يلي: تنفيذ خطة العمل العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن التوصيات المتعلقة بالصحة العامة من أجل وضع مسار للرعاية الفعالة والمنسقة للأشخاص المصابين بالخرف يكون جزءاً لا يتجزأ من نظام الرعاية الصحية والاجتماعية⁽¹⁰¹⁾.

53- وأعربت منظمة P.P.A عن قلقها إزاء التوظيف السريري غير مدفوع الأجر في برامج التدريب العالي لمهن الرعاية الصحية والاجتماعية، مشيرة إلى التقارير التي تفيد بأن أغلبية الموظفين في هذه القطاعات هم من النساء⁽¹⁰²⁾.

الحق في التعليم

54- أعربت منظمة الطبشورة المكسورة عن تقديرها لأن نيوزيلندا كانت أول بلد يطبق منهجين دراسيين وطنيين⁽¹⁰³⁾. وفي التعليم الماوري المتوسط، يدرس الطلاب ما لا يقل عن 51 في المائة من المواد التعليمية باللغة الماورية. وفي المدارس المتوسطة التي تدرّس باللغة الإنكليزية، يتعلم الطلاب لغة الماوري كمادة لغوية⁽¹⁰⁴⁾. ومع ذلك، أشارت منظمة الطبشورة المكسورة إلى أن النظام الثنائي الثقافة في نيوزيلندا بحاجة إلى التطوير ليتناسب مع مجتمع متعدد الثقافات أكثر شمولية⁽¹⁰⁵⁾.

55- وذكرت منظمة الطبشورة المكسورة أنه على الرغم من الإجراءات الإيجابية، لا تزال هناك تفاوتات، بما في ذلك فيما يتعلق بمعرفة القراءة والكتابة والحساب بالنسبة لمجتمع الماوري⁽¹⁰⁶⁾. وأوصت هذه المنظمة بأن تعطي نيوزيلندا الأولوية لمعالجة فجوات التعلم في القراءة والكتابة والحساب⁽¹⁰⁷⁾؛ وأن ترصد على نحو منهجي فعالية التدابير المتخذة لتقليص فجوة التعلم وإجراء التعديلات اللازمة⁽¹⁰⁸⁾.

- 56- وأشارت منظمة الطبشورة المكسورة إلى أن جائحة كوفيد-19 أدت إلى آثار طويلة الأمد على التعليم، لا سيما فيما يخص المواظبة⁽¹⁰⁹⁾. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك انخفاض حاد في إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى التعليم خلال جائحة كوفيد-19⁽¹¹⁰⁾.
- 57- وأشارت الورقة المشتركة 2 إلى أن نظام التعليم ليس جامعاً تماماً حتى الآن، وأن الأطفال ذوي الإعاقة ما زالوا يواجهون حواجز تحول دون وصولهم إلى الدعم المناسب والبيئات المدرسية المناسبة⁽¹¹¹⁾. وأشارت مؤسسة IEAG إلى صدور قانون تعليمي جديد منذ الجولة السابقة من الاستعراض الدوري الشامل، لكنها رأت أن من المحبط أن قانون التعليم والتدريب لعام 2020 ظل صامتاً بشأن مبادئ حقوق الإنسان الهامة مثل الترتيبات التيسيرية المعقولة والتعليم الجامع⁽¹¹²⁾.
- 58- وأعربت مؤسسة IEAG عن قلقها إزاء استثمار الأموال العامة في الحفاظ على نظام تعليمي مزدوج فيه مؤسسات منفصلة ومؤسسات عادية. وقد انخفض التسجيل في هذه المؤسسات الداخلية على مدار العقد الماضي، بيد أن التغييرات في معايير التسجيل أدت إلى زيادة في التسجيلات، حيث سُجِّل في عام 2023 أكثر من ضعف عدد الطلاب المسجلين في عام 2021⁽¹¹³⁾.
- 59- وأوصت مؤسسة IEAG بأن تعدل نيوزيلندا قانون التعليم والتدريب لعام 2020 ليشمل حقاً قابلاً للإنفاذ في التعليم الجامع والترتيبات التيسيرية المعقولة؛ وأن تضع استراتيجية شاملة لإنهاء الإيداع في المؤسسات من أجل إغلاق جميع المؤسسات الداخلية؛ ووضع استراتيجية للتعليم الجامع تشمل تدابير لنقل مؤسسات التعليم المنفصلة إلى نظام تعليمي جامع وعادي⁽¹¹⁴⁾.

2- حقوق أشخاص محددين أو فئات محددة

النساء

- 60- أقرت منظمة SUFW بالتقدم المحرز، بما في ذلك العمل المنجز بشأن الاستراتيجية الأولى لصحة المرأة؛ وإلغاء تجريم الإجهاض. ومع ذلك، أعربت هذه المنظمة عن القلق إزاء ارتفاع معدلات العنف العائلي والعنف الجنسي⁽¹¹⁵⁾.
- 61- وذكرت الورقة المشتركة 5 أنه لم يحرز سوى تقدم قليل في تنفيذ التوصيات الداعية إلى التصدي للعنف العائلي في جماعات المهاجرين. وسلطت الورقة المشتركة 5 الضوء على المشاكل الكبيرة التي تثيرها فئات تأشيرة "ضحايا العنف العائلي" وأشارت إلى أن الثغرات الموجودة في السياسة العامة تحول دون تمكن العديد من المهاجرات من الهروب من حالات العنف⁽¹¹⁶⁾. وذكرت الورقة المشتركة 5 أنه يجب على نيوزيلندا أن تحرز تقدماً في مراجعة نظام تأشيرة ضحايا العنف العائلي على سبيل الأولوية⁽¹¹⁷⁾.
- 62- وأعربت ورقتان عن القلق بشأن قانون الإجهاض لعام 2020، الذي يسمح بالإجهاض عند الطلب خلال الأسابيع العشرين الأولى من الحمل⁽¹¹⁸⁾. وأعرب التحالف الدولي للدفاع عن الحرية عن قلقه لأنه على الرغم من أن قانون الإجهاض ينص على أن البرلمان "يعترض على إجراء عمليات الإجهاض التي يُطلب القيام بها لمجرد تفضيل أن يكون الجنين من جنس معين"، فإن هذا الحكم يفقر إلى الإنفاذ القانوني⁽¹¹⁹⁾.

الأطفال

- 63- ذكرت الورقة المشتركة 3 أن منظمات الشباب العسكرية مثل قوات تدريب المبتدئين تُخضع الأطفال منذ سن 13 عاماً لعناصر التدريب العسكري، بما في ذلك المناورات واستخدام الأسلحة النارية العسكرية⁽¹²⁰⁾. وأوصت الورقة المشتركة 3 بأن تكفل نيوزيلندا أن تكون الأنشطة المضطلع بها في سياق قوات نيوزيلندا لتدريب المبتدئين مناسبة تماماً لأعمارهم، وبالأخص ألا تكون فيها أي عناصر من عناصر الأسلحة أو التدريب القتالي⁽¹²¹⁾.

64- وأثارت منظمة F4J مخاوف بشأن خدمات الأطفال⁽¹²²⁾. ووفقاً لهذه المنظمة، كان هناك العديد من الحالات التي علقت فيها أسر في نظام صارم لرعاية الطفل يمكن أن يدمر حياة الأطفال والآباء والأمهات ومقدمي الرعاية في الحالات التي لا يحدث فيها أي اعتداء فعلي على الطفل⁽¹²³⁾. وأوصت منظمة F4J بالحفاظ على سلامة الأسرة قدر الإمكان للتقليل من صدمة الأطفال⁽¹²⁴⁾؛ وتمكين الأطفال في أماكن الرعاية من الإبلاغ بأمان عن أي اعتداء⁽¹²⁵⁾.

65- وأشارت منظمة F4J إلى أن لنظام رعاية الطفل تاريخاً يمتد على مدى 70 عاماً أُخرج خلالها أطفال من الماوري من أسرهم بأعداد غير متناسبة مما سبب ضرراً هائلاً، وهو تاريخ تتولى التحقيق فيه حالياً اللجنة الملكية للتحقيق في الاعتداءات المرتكبة في مؤسسات الرعاية⁽¹²⁶⁾. وأبلغ مكتب أمين المظالم في نيوزيلندا عن التحقيق الذي أجراه بشأن السياسات والممارسات والإجراءات المتعلقة بأخذ وزارة شؤون الأطفال (أورانغا تاماريكي) للمواليد الجدد (الرضع)⁽¹²⁷⁾. وأشار مكتب أمين المظالم في نيوزيلندا إلى أن استخدام طلبات "دون إشعار" للحصول على الحضانة المؤقتة للمواليد الجدد كان من المفترض أن يقتصر على الحالات العاجلة التي يكون فيها الرضيع معرضاً لخطر أذى جسيم ووشيك. ومع ذلك، كانت أورانغا تاماريكي تتقدم بشكل روتيني بطلبات للحصول على الحضانة المؤقتة للمواليد الجدد دون إشعار⁽¹²⁸⁾.

كبار السن

66- ذكر مجلس NZCCSS أن كبار السن النيوزيلنديين يستبعدون باستمرار من عمليات صنع القرار وأن الشيخوخة نادراً ما تدمج في الاستراتيجيات الوطنية⁽¹²⁹⁾. وأعرب المجلس عن قلقه بوجه خاص إزاء وضع "تي باي أورا" - الاستراتيجية الوطنية الجديدة للصحة. وأشار المجلس إلى أن خمس مجموعات تركيز محددة (الماوري، وشعوب المحيط الهادئ، والأشخاص ذوو الإعاقة، والمرأة، والصحة الريفية) قد حُددت مع استراتيجيات منفصلة خاصة بها للعمل بشأنها إلى جانب تي باي أورا. بيد أن كبار السن لم يشر إليهم إلا بتحفظ على أنهم سبب الضغوط المستقبلية على النظام⁽¹³⁰⁾.

67- وذكر مجلس NZCCSS أن نظم دعم كبار السن تعاني من نقص التمويل وتعرض لضغوط مستمرة، مع ما يترتب على ذلك من آثار كبيرة وطويلة الأمد على قطاع رعاية كبار السن⁽¹³¹⁾. وهناك أزمة في كل جانب من جوانب النظام المصمم لدعم كبار السن، ولا يتجلى ذلك في أي مكان أكثر مما يتجلى في مؤسسات الرعاية السكنية الخاصة بكبار السن⁽¹³²⁾.

68- ودعا مجلس NZCCSS الحكومة إلى الالتزام بإنشاء وإبقاء آلية لرصد فقر كبار السن، وإدماج الشيخوخة في الاستراتيجية الوطنية للصحة، واتخاذ إجراءات محددة لتنمية ودعم قطاع الرعاية السكنية الخاصة بكبار السن الذي لا يستهدف الربح⁽¹³³⁾.

الأشخاص ذوو الإعاقة

69- تكرت الورقة المشتركة 2 أن ممارسات اتخاذ القرارات البديلة لا تزال تُستخدم نيابة عن الأشخاص ذوي الإعاقة النيوزيلنديين وأشارت إلى أن هذه الممارسات ينبغي ألا تستخدم إلا كملأخ الأخير⁽¹³⁴⁾.

70- وأشار مكتب أمين المظالم في نيوزيلندا إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة النيوزيلنديين ما زالوا يتلقون العلاج والإجراءات الطبية دون موافقتهم. ويشمل ذلك استخدام التعقيم وغيره من الإجراءات الطبية غير العلاجية على الأطفال ذوي الإعاقة والبالغين ذوي الإعاقة دون موافقتهم المسبقة والمستنيرة تماماً والحرّة⁽¹³⁵⁾.

71- وذكرت الورقة المشتركة 2 أن العنف لا يزال مستمراً ضد الأشخاص والأطفال ذوي الإعاقة في مرافق الرعاية المؤسسية والبيئات التعليمية وأماكن العمل والبيئات المنزلية. ورغم أن تحسن عملية جمع البيانات التي تقوم بها وزارة العدل أمر مشجع، فإن العنف ضد الأشخاص ذوي الإعاقة الذي كشفت عنه البيانات، ولا سيما ضد النساء والأطفال، أمر يثير قلقاً بالغاً⁽¹³⁶⁾.

- 72- وذكرت الورقة المشتركة 5 أن خطة بدل الإعاقة معقدة وصعبة في الاستخدام، مما يعني أن العديد من الأشخاص ذوي الإعاقة لا يستطيعون الحصول على الدعم الذي يحق لهم الحصول عليه، وأوصت الورقة بأن تحسن نيوزيلندا إمكانية الاستفادة من الخطة وإمكانية الوصول إليها⁽¹³⁷⁾.
- 73- وأعربت الورقة المشتركة 6 عن القلق لأن قانون الضمان الاجتماعي لعام 2018 استبعد صراحة حقوق الطعن أمام المحاكم أو الهيئات القضائية، ونص بدلاً من ذلك على إنشاء مجلس طبي للطعن في القرارات التي يتخذها نظام الرعاية الاجتماعية بشأن القضايا⁽¹³⁸⁾.
- 74- وأشارت الورقة المشتركة 2 إلى أن التعاريف الحالية للإعاقة المعمول بها لأغراض التمويل تستبعد العديد من الأشخاص الذين يعانون من حالات مزمنة لأمد طويل ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، الاضطرابات الطيفية التي تصيب الجنين نتيجة الكحول والتعب المزمن⁽¹³⁹⁾.
- 75- وأعربت الورقة المشتركة 2 عن خيبة أمل إزاء التقدم البطيء في تنفيذ قانون البناء لعام 2004، الذي لا يزال يشكل عائقاً أمام تمكن الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول الكامل إلى الأماكن العامة⁽¹⁴⁰⁾. وأشارت الورقة المشتركة 5 إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة يعيشون في مساكن تأخر ملاكها في توفير الترتيبات التيسيرية المعقولة والضرورية لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة⁽¹⁴¹⁾.
- 76- وذكرت الورقة المشتركة 5 أنه لا توجد حالياً خدمة وطنية مستقلة مجانية للدفاع عن الأشخاص ذوي الإعاقة النيوزيلنديين وأن إنشاء دائرة وطنية بموجب قانون الإعاقة أمر حيوي إذا أريد لنيوزيلندا أن تفي بالتزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة⁽¹⁴²⁾.

الشعوب الأصلية

- 77- أشار مكتب المظالم في نيوزيلندا إلى أن تي تيريتي وحقوق الماوري، على النحو الذي حدده إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، ولا سيما الحق في تقرير المصير، لم تتفد بالكامل بعد⁽¹⁴³⁾. وأشارت آلية AIMM إلى أن العمل على وضع خطة عمل وطنية لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية قد توقف، وأن الحكومة قررت من جانب واحد إيقاف العملية مؤقتاً بدلاً من الموافقة على مشروع لإجراء مشاوره عامة لأسباب منها الحاجة إلى إنكفاء الوعي العام وقبول إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، وبالنظر إلى الإصلاحات التشريعية والسياساتية الهامة المطلوبة⁽¹⁴⁴⁾. وأوصت آلية AIMM بأن تواصل نيوزيلندا العمل لاستكمال وتنفيذ خطة العمل الوطنية لإعمال إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية⁽¹⁴⁵⁾.
- 78- وذكرت آلية AIMM أن المضي قدماً في التدابير الرامية إلى دعم حقوق أفراد الماوري أدى إلى ردود أفعال عنيفة هائلة، بما في ذلك ردود أفعال تتم عن العنصرية وكره النساء ضد الوزراء وأعضاء البرلمان المنتهين إلى الماوري. وردود الأفعال العنيفة هذه بدورها تعني أن التقدم في مجالات أخرى قد عُرقِل، ومن أمثلة ذلك عرقلة الخطة المتعلقة بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية⁽¹⁴⁶⁾. وقد دفعت العنصرية في الفترة التي سبقت الانتخابات العامة زعماء الماوري إلى إصدار رسالة مفتوحة تدعو جميع السياسيين إلى وضع حد للاضطهاد العنصري والألغاف الضمنية والتعليقات العنصرية في الحملة الانتخابية⁽¹⁴⁷⁾.
- 79- وأبلغت آلية AIMM عن الجهود المبذولة لوضع خطط واناو رانغاتيرانانغا (تقرير المصير) التي تتماشى مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية⁽¹⁴⁸⁾. وأشارت الآلية إلى وجود علاقة قوية بين حماية وإعمال حقوق الإنسان للشعوب الأصلية في تقرير المصير وفي أراضيها وأقاليمها ومواردها، وغيرها من الحقوق، والرفاه البيئي⁽¹⁴⁹⁾. وأشارت الآلية أيضاً إلى أن الإجراءات التي قادها أفراد الماوري خلال جائحة كوفيد-19 وخلال الظواهر الجوية القاسية الأخيرة كانت مفيدة في حماية صحة ورفاه المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلد⁽¹⁵⁰⁾. ومع ذلك، فشلت الاستجابات التي تتبناها الحكومة في كثير من الأحيان في تمكين أفراد الماوري من المشاركة الهادفة في القرارات⁽¹⁵¹⁾.

80- ولاحظت الورقة المشتركة 2 أن النتائج الإيجابية لحياة الماوري أقل نسبياً مقارنة مع الفئات السكانية الأخرى. فلدى الماوري أعلى معدلات من الإعاقة والفقر والانتحار والبطالة، وانخفاض في متوسط العمر المتوقع⁽¹⁵²⁾. وأشارت آلية AIMM إلى أنه في المناطق التي يعاني فيها أفراد الماوري من أوجه عدم المساواة - بما في ذلك التشرد، والأطفال المودعون في رعاية الدولة، والرعاية الصحية، والسجن- واصلت محكمة وايتانغي الإبلاغ عن انتهاكات للالتزامات المنصوص عليها في تيريتي⁽¹⁵³⁾.

81- وأعربت مؤسسة Wakatū عن القلق إزاء عدم التزام نيوزيلندا بتنفيذ القرار الذي أصدرته المحكمة العليا في عام 2017، في قضية ملاك Wakatū ضد النائب العام⁽¹⁵⁴⁾، وهو القرار الذي أقر بأن التاج مدين بواجبات قانونية واجبة الإنفاذ للملاك العرفيين من أجل: احتفاظهم بالأراضي في "نيلسون" المعروفة باسم محميات نيلسون تينيس؛ وحمايتهم لتلك الأراضي ذات الأهمية الثقافية بالنسبة للملاك العرفيين⁽¹⁵⁵⁾. ونكرت مؤسسة WMI أنه في عام 2022 أيدت المحكمة العليا حقها في استعادة الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بموجب قانون الأشغال العامة في عام 1940 ولكن قبل أن تتمكن محكمة وايتانغي من التوصل إلى قرار نهائي، ألغى البرلمان الدعوى من خلال إقراره لقانون منع محكمة وايتانغي من استعادة الأرض⁽¹⁵⁶⁾.

المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين

82- أعربت مجموعة LAVA عن القلق لأن المثليات اللواتي أكن حقوقهن القائمة على الجنس يتم استبعادهن وتشويه سمعتهن من قبل مجموعات "قوس قزح" التي ساعدن في بنائها⁽¹⁵⁷⁾.

83- وأعربت عدة ورقات عن القلق إزاء القضايا المتعلقة بالهوية الجنسانية، بما في ذلك ما يتعلق بالتعليم⁽¹⁵⁸⁾، والآثار على حقوق الوالدين⁽¹⁵⁹⁾، والآثار على الأماكن المخصصة للإناث فقط، بما في ذلك في مجال الرياضة⁽¹⁶⁰⁾.

84- وأشارت مجموعة LAVA إلى المبادرات المتخذة في نيوزيلندا بشأن حاملي صفات الجنسين، بما في ذلك ما يتعلق منها بالرعاية الصحية والتعليم⁽¹⁶¹⁾. وطلبت مؤسسة INTANZ أن تستجيب الحكومة للطلبات المتكررة الموجهة إلى وزير العدل لإنصاف ضحايا العلاج غير العاجل وغير الضروري للأشخاص حاملي صفات الجنسين⁽¹⁶²⁾. ودعت المؤسسة نفسها إلى ما يلي: إنشاء هيئات استشارية لوضع معايير ملائمة لرعاية حاملي صفات الجنسين رعاية قائمة على حقوق الإنسان مدى الحياة مع المشاركة الكاملة والهادفة لممثلي فئة حاملي صفات الجنسين، وممثلي الماوري، ومنظمات حقوق الإنسان⁽¹⁶³⁾؛ والتتقيف المحسن والمستمر للمهنيين العاملين في مجالات الصحة والرعاية الاجتماعية والمهنيين المتحالفين معهم بشأن القضايا المتعلقة بحاملي صفات الجنسين، بما في ذلك قضايا حقوق الإنسان⁽¹⁶⁴⁾.

المهاجرون واللاجئون وملتسمو اللجوء

85- أشارت الورقة المشتركة 5 إلى الجهود المبذولة لمنع بعض أشكال استغلال المهاجرين، لكنها لاحظت أن ذلك لا يجري بما يكفي. ونكرت الورقة المشتركة 5 أن إلغاء شروط التأشيرة التي تربط المهاجرين المؤقتين بصاحب عمل معين هو أمر ضروري لمعالجة اختلال التوازن الواضح في القوى بين العمال المهاجرين وأصحاب العمل⁽¹⁶⁵⁾.

86- وأشارت الورقة المشتركة 5 إلى عدم احتجاز أي ملتسم للجوء منذ عام 2020⁽¹⁶⁶⁾. ومع ذلك، استمرت بواعث القلق بشأن قانون الهجرة (الوافدون الجماعيون) المعدل لعام 2013، لأنه يسمح باحتجاز ملتسمي اللجوء الذين يصلون بشكل جماعي (30 شخصاً أو أكثر) دون أمر قضائي لمدة 96 ساعة، وبالإضافة إلى ذلك يوجد مشروع لتعديل هذا القانون قيد البحث حالياً للسماح باحتجاز ملتسمي اللجوء دون إذن قضائي لمدة تصل إلى 28 يوماً⁽¹⁶⁷⁾. وأعربت مؤسسة NZLS ومكتب أمين المظالم في نيوزيلندا عن شواغل مماثلة⁽¹⁶⁸⁾.

Notes

¹ A/HRC/41/4 and A/HRC/41/4/Add.1, and A/HRC/41/2.

² The stakeholders listed below have contributed information for this summary; the full texts of all original submissions are available at: www.ohchr.org (one asterisk denotes a national human rights institution with A status).

*Civil society**Individual submissions:*

ADF-International	ADF International, 1202 Geneva (Switzerland);
AIMM	Aotearoa Independent Monitoring Mechanism, Auckland (New Zealand);
AlzNZ	Alzheimers New Zealand, Wellington (New Zealand);
Broken-Chalk	The Stichting Broken Chalk, Amsterdam (Netherlands);
CCHR-NZ	Citizens Commission on Human Rights NZ, Auckland (New Zealand);
CGNK	Center for Global Nonkilling, 1218 Grand-Saconnex (Switzerland);
CL	Cooper Legal, Wellington (New Zealand);
ECLJ	European Centre for Law and Justice, The, Strasbourg (France);
F4J	Families for Justice, Auckland (New Zealand);
IEAG	Inclusive Education Action Group Incorporated, Auckland (New Zealand);
ITANZ	Intersex Aotearoa, Wellington 6141 (New Zealand);
LAVA	Lesbian Action for Visibility in Aotearoa, Wellington 6023 (New Zealand);
MHF	Mental Health Foundation of New Zealand, Auckland, 1021 (New Zealand);
NZCCSS	New Zealand Council of Christian Social Services, Wellington (New Zealand);
NZLS	New Zealand Law Society, Wellington (New Zealand);
OONZ	Office of the Ombudsman New Zealand – Tari o te Kaitiaki Mana Tangata, Auckland (New Zealand);
PMA	Peace Movement Aotearoa, Wellington (New Zealand);
P.P.A.	Paid Placements Aotearoa, Auckland (New Zealand);
RGENZ	Resist Gender Education NZ, Auckland (New Zealand);
SUFW	Speak Up for Women, Wadestown (New Zealand);
TOREHINA	Ngati Torehina ki Mata-ure O Hau, Auckland (New Zealand);
TWH	Te Waka Hourua, Whangarei (New Zealand);
Wakatū	Wakatū Incorporation, Nelson (New Zealand);
WMI	Wairarapa Moana ki Pouakani Incorporation, Masterton (New Zealand).

Joint submissions:

JS1	Joint submission 1 submitted by: Support for Men in New Zealand Aotearoa, Christchurch (New Zealand); National Council of Men, Men & Boys Well-being Conference;
JS2	Joint submission 2 submitted by: New Zealand's Independent Monitoring Mechanism for the UNCRPD: the Human Rights Commission – Te Kāhui Tika Tangata, the Office of the Ombudsman – Tari o te Kaitiaki Mana Tangata and the Disabled People's Organisations Coalition (DPO Coalition), Auckland (New Zealand);
JS3	Joint submission 3 submitted by: Conscience and Peace Tax International, Grand Lancy (Switzerland); Child Rights Information network;
JS4	Joint submission 4 submitted by: New Zealand's National Preventative Mechanisms under OPCAT; Human Rights Commission – Te Kāhui Tika Tangata; Independent Police Conduct Authority; Inspector of Service Penal Establishments; Mana Mokopuna Children and Young People's Commission; Office of the Ombudsman New Zealand – Tari o te Kaitiaki Mana Tangata;
JS5	Joint submission 5 submitted by: Community Law Centres of Aotearoa, (New Zealand); Aotearoa Peace Movement, Aotearoa;

JS6

Joint submission 6 submitted by: Southland Beneficiaries and Community Rights Centre Inc, Invercargill (New Zealand); National Beneficiaries Advocates Group.

National human rights institution:

NZHRC

New Zealand Human Rights Commission*, Wellington (New Zealand).

- ³ NZHRC, para. 3.
⁴ NZHRC, para. 5.
⁵ NZHRC, para. 6.
⁶ NZHRC, para. 7. See also NZLS, para. 8.
⁷ NZHRC, para. 4.
⁸ NZHRC, para. 8.
⁹ NZHRC, para. 9.
¹⁰ NZHRC, para. 12.
¹¹ NZHRC, para. 13.
¹² NZHRC, para. 15.
¹³ NZHRC, para. 17.
¹⁴ NZHRC, para. 21.
¹⁵ NZHRC, para. 22.
¹⁶ NZHRC, para. 23.
¹⁷ NZHRC, para. 26.
¹⁸ NZHRC, para. 29.
¹⁹ NZHRC, para. 32.
²⁰ NZHRC, para. 34.
²¹ NZHRC, para. 35.
²² NZHRC, para. 36.
²³ NZHRC, para. 40.
²⁴ NZHRC, para. 42.
²⁵ NZHRC, para. 43.
²⁶ NZHRC, paras. 45–46.
²⁷ NZHRC, paras. 47–48.
²⁸ NZHRC, para. 49.
²⁹ NZHRC, para. 53.
³⁰ NZHRC, para. 56.
³¹ NZHRC, para. 58.
³² NZHRC, para. 59.
³³ NZHRC, para. 61.
³⁴ NZHRC, para. 62.
³⁵ NZHRC, paras. 63–64.
³⁶ *The following abbreviations are used in UPR documents:*

ICERD	International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination
ICESCR	International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights
OP-ICESCR	Optional Protocol to ICESCR
ICCPR	International Covenant on Civil and Political Rights
ICCPR-OP 1	Optional Protocol to ICCPR
ICCPR-OP 2	Second Optional Protocol to ICCPR, aiming at the abolition of the death penalty
CEDAW	Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women
OP-CEDAW	Optional Protocol to CEDAW
CAT	Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment
OP-CAT	Optional Protocol to CAT
CRC	Convention on the Rights of the Child
OP-CRC-AC	Optional Protocol to CRC on the involvement of children in armed conflict
OP-CRC-SC	Optional Protocol to CRC on the sale of children, child prostitution and child pornography
OP-CRC-IC	Optional Protocol to CRC on a communications procedure
ICRMW	International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families

CRPD	Convention on the Rights of Persons with Disabilities
OP-CRPD	Optional Protocol to CRPD
ICPPED	International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance

- 37 PMA, paras. 8(c), 12 and 14(a). See also TWH, para. 13.1.
- 38 TWH, para. 13.1.
- 39 PMA, para. 10. See also CL, paras. 3 and 7.
- 40 JS3, para. 10.
- 41 JS3, para. 4(a).
- 42 CGNK, p. 3.
- 43 PMA, para. 8(a).
- 44 NZLS, paras. 4–5.
- 45 AIMM, para. 4.
- 46 TWH, para. 12.1.
- 47 JS1, para. 37.
- 48 JS1, para. 70.
- 49 CCHR-NZ, para. 24.
- 50 CL, para. 4.
- 51 CCHR-NZ, para. 18.
- 52 CL, paras. 8 and 11.
- 53 CL, para. 21.
- 54 NZLS paras. 12–16. See also JS4, paras. 21, 23, 27 and 28.
- 55 OONZ, para. 10.a.
- 56 OONZ, para. 10.c.
- 57 JS4, para. 34.
- 58 JS4, para. 36. See also OONZ, para.10.b.
- 59 OONZ, para. 5.c. See also JS4, para. 18.
- 60 NZLS, para. 10.
- 61 JS4, paras. 32–33.
- 62 For relevant recommendations see A/HRC/41/4, paras. 122.63 (Indonesia), 122.64 (Italy), 122.65 (Bolivarian Republic of Venezuela) and 122.66 (Ireland).
- 63 JS4, para. 4.
- 64 JS4, para. 14.
- 65 CL, para. 57.
- 66 JS5, para. 2.7.
- 67 JS5, para. 2.8.
- 68 JS5, para. 2.9.
- 69 F4J, paras. 11–23.
- 70 F4J, para. 25.
- 71 JS5, para. 2.15.
- 72 For relevant recommendations see A/HRC/41/4, paras. 122.61 (Peru)–122.62 (Togo).
- 73 JS5, para. 2.11.
- 74 CL, para. 42.
- 75 JS5, para. 2.14(a).
- 76 NZLS, paras. 18–19.
- 77 NZLS, para. 21.
- 78 NZLS, para. 20.
- 79 JS5, para. 7.1.
- 80 NZLS, para. 22.
- 81 CL, paras. 50–55.
- 82 Broken-Chalk, paras. 30–32.
- 83 JS2, p. 10.
- 84 JS5, para. 8.5.
- 85 JS6, para. 21.
- 86 JS5, para. 4.1.
- 87 JS5, para. 4.4(a).
- 88 MHF, para. 10.
- 89 MHF, para. 16(b).
- 90 CCHR-NZ, para. 28.
- 91 CCHR-NZ, para. 30.
- 92 CCHR-NZ, para. 34. See also OONZ, para. 4.a.
- 93 JS2, p. 5.

- 94 MHF, para. 7(a).
95 MHF, para. 17.
96 CCHR-NZ, para. 52.
97 CCHR-NZ, para. 55.
98 ECLJ, para. 15.
99 ECLJ, paras. 17–20.
100 ALzNZ, paras. 10–11.
101 ALzNZ, para. 20.
102 PPA, p. 1.
103 Broken-Chalk, para. 18.
104 Broken-Chalk, para. 7.
105 Broken-Chalk, para. 12.
106 Broken-Chalk, para. 20.
107 Broken-Chalk, para. 45.
108 Broken-Chalk, para. 46.
109 Broken-Chalk, para. 35.
110 Broken-Chalk, para. 38.
111 JS2, p. 9.
112 IEAG, para. 5.
113 IEAG, para. 4.
114 IEAG, p. 3.
115 SUFW, para. 5.
116 JS5, para. 2.1.
117 JS5, para. 2.6(a).
118 ADF-International, paras. 3 and 6 and ECLJ, paras. 10–14.
119 ADF-International, para. 5.
120 JS3, para. 2(b).
121 JS3, para. 4(b).
122 F4J, paras. 29–51.
123 F4J, para. 45.
124 F4J, para. 54.
125 F4J, para. 56.
126 F4J, para. 42.
127 OONZ, para. 14.
128 OONZ, para. 15.
129 NZCCSS, p. 1.
130 NZCCSS, p. 2.
131 NZCCSS, p. 1.
132 NZCCSS, p. 3.
133 NZCCSS, p. 1.
134 JS2, p. 5.
135 OONZ, para. 13.
136 JS2, p. 6.
137 JS5, para. 6.1(a).
138 JS6, para. 16.
139 JS2, p. 10.
140 JS2, p. 4.
141 JS5, para. 8.2. See also JS2, p. 8.
142 JS5, para. 8.11.
143 OONZ, para. 5.
144 AIMM, paras. 7, 10–11.
145 AIMM, para. 3.2.
146 AIMM, para. 22.
147 AIMM, para. 24.
148 AIMM, para. 13.
149 THW, para. 9.2.
150 AIMM, para. 15.
151 AIMM, para. 18.
152 JS2, p. 3.
153 AIMM, para. 19.
154 *Proprietors of Wakatu v Attorney-General* [2017] NZSC 17 [28 February 2017] at [153].
155 Wakatū, paras. 1–10. See also TOREHINA, pp. 1–8.

- ¹⁵⁶ WMI, para. 2.
¹⁵⁷ LAVA, p. 7.
¹⁵⁸ RGENZ, paras. 1–22.
¹⁵⁹ ADF-International, paras. 16–20 and 28–29, and RGENZ, paras. 23–26.
¹⁶⁰ ADF-International, paras. 21–27, LAVA, p. 5 and 7, SUFW, para. 12.
¹⁶¹ ITANZ, paras. 9–11.
¹⁶² ITANZ, para. 22.
¹⁶³ ITANZ, para. 23.
¹⁶⁴ ITANZ, para. 25.
¹⁶⁵ JS5, para. 3.5.
¹⁶⁶ JS5, para. 5.1.
¹⁶⁷ JS5, para. 5.2.
¹⁶⁸ NZLS, para. 32 and OONZ, para. 4.d and 4.e.
-